المبحث الثانى

فحوى ومضمون خطاب البشري في الحقبة الاستعمارية

يمكننا أن نتناول فحوى ومضمون خطاب البشري بشأن الديمقراطية من خلال ثلاثة محاور، فى المطالب الثلاثة الآتية :

- منهج البشرى فى تناول ظاهرة الديمقراطية تحت هيمنة الاحتلال .
- الممارسات السياسية للقوى السياسية الفاعلة في خطاب البشري .
- مسيرة الديمقراطية في الحقبة الاستعمارية في خطاب البشري .

المطلب الأول

منهج البشرى فى تناوله ظاهرة "الديمقراطية" تحت هيمنة الاحتلال

وينقسم المطلب الأول إلى أربعة نقاط :

- الأول : المنطلق الفكرى للبشرى فى تناوله لظاهرة الديمقراطية .
- الثانى : الفترة الزمنية من حكم الاستعمار التى تناولها البشرى بالدراسة.
- الثالث : مراحل الصراع الدستوري .
- الرابع : وحدة التحليل الأساسية لهذه الفترة

أولاً : المنطلق الفكرى للبشرى فى تناوله لظاهرة الديمقراطية

نرى أن البشري انطلق فى تناوله لظاهرة الديمقراطية من قاعدة فكرية لها ثلاثة قوائم :

١- قناعاته الفكرية وإيمانه العميق بمبادئ وقيم الديمقراطية الليبرالية وآلياتها – التى عرضنا الخطوط الرئيسية لها فى الفصل السابق – باعتبارهاالنمط المثالى للديمقراطية.

٢- تصوّره للواقع الاجتماعي – السياق – للمجتمع المصري فى تلك الآونة، والذى جاء بناءً على قراءته الخاصة للتاريخ، والتى اعتمدت على اختياراته مما يتوافق مع سياقه المعرفي والفكري ومع مزاجه الشخصي، أى مع سياقه الشخصي .

٣- اقتناعه بأن الفلسفة التى حكمت الحياة السياسية المصرية فى تلك الحقبة، كان محورها دستور1923 م، وذلك بما تضمن من نصوص وقواعد وأحكام للحياة السياسية المصرية، أهمها أنه وضع صيغة للتوازن بين القوى السياسية الفاعلة والمؤثرة فى تلك الحقبة، والتى يحسب أنها تمثلت فى كل من الملك والأمة، كذلك وضعها لقواعد اللعبة الديمقراطية .

ثانياً : الفترة الزمنية من حكم الاستعمار التى تناولها البشري بالدراسة

يظهر من أدبيات البشري أن عصر الاحتلال البريطاني فى مصر، ينقسم إلى فترتين تفصلهما ثورة ١٩١٩ م، ولما كان البشري قد ركّز في دراسته لظاهرة الديمقراطية على الفترة الثانية، والتي تبدأ من ثورة ١٩١٩م وتنتهي في أعقاب ثورة ١٩٥٢ م فى سياق دراسته للحركة الوطنية الديمقراطية المصرية، فإننا سوف نقتصر فى بحثنا فى عصر الاستعمار على المرحلة الثانية، وهى فترة اتسمت

بالزخم والحركة والفاعلية في المجال السياسي، فكان كتابه "دراسات فى الديمقراطية المصرية" وكتاب "الحركةالسياسية فى مصر١٩٤٥/١٩٥٣م" وهو من أكبر كتبه، علاوة على كتب أخرى مثل : "شخصيات تاريخية"، و"سعد زغلول يفاوض الاستعمار" .

ونرى أن تركيز البشرى فى دراسته وبحثه على هذه الفترة، جاء بحكم اهتمامه الشديد بآليات وإجراءات الديمقراطية الليبرالية، ذلك أن تطبيق آليات الديمقراطية الليبرالية، لم يتم إلا بعد ثورة 1919م ونشأة دستور 1923 م .

وإذا كانت الفترة الأولى لحكم الاحتلال - أي منذ وضع قدمه على أرض المحروسة وحتى ثورة 1919 م حوالى سبعة وثلاثين عاما، أكثر من نصف عمر الاحتلال – لم تنل حظها الكافى من دراسة وتحليل البشري، فإن تحيددنا مجال دراسة البشري في "الديمقراطية" فيما بين ثورتي 1919 و 1952"م، حتى لاتنسحب استنتاجات وخلاصة أفكار هذه الفترة على الحقبة الاستعمارية كلها، بمعنى عدم تعميم هذه الاستنتاجات على الحقبة الاستعمارية كلها، باعتبار أن الفترة الأولى لها ظروف وأوضاع مختلفة عن الثانية .

ثالثاً : مراحل الصراع الدستورى

قسَّم البشرى الفترة المعنيَّة بالدراسة إلى ثلاث مراحل من الصراع الدستوري، وكان معيار هذا التقسيم يتمثل في السمة الغالبة على كل مرحلة، كالآتى :

- **المرحلةالأولى من عام ١٩٢٤ حتى ١٩٣٥ م :**

السمة الغالبة فيها أن الدستور كان محور الصراع، أو كانت له صلة مباشرة به إما بالمخالفة الصريحة لأحد نصوص الدستور، وإما بوقف الحياة النيابية صراحة وإلغاء البرلمان وإما بإلغاء الدستور نفسه مع استبداله بدستور آخر، ثم أخيرا إعادة دستور ١٩٢٣م ليعمل من جديد فى نهاية هذه المرحلة عام ١٩٣٥م.

- **المرحلة الثانية من عام ١٩٣٦ حتى ١٩٤٤ :**

بدأت هذه المرحلة بمعاهدة ١٩٣٦ م وقد تميزت هذه المرحلة بأن الصراع بين الوفد والملك، جاء فى إطار محاولات الوفد محاصرة سلطات الملك وتحجيمها، وقد فشل في محاولاته، بعد أن حدث انقسام داخل صفوفه، وسقوط وزارته .

ويضيف البشرى بأن هذه المرحلة ظهرت فيها وسائل أخرى فى الصراع من تزييف للانتخابات ومقاطعتها

● **المرحلة الثالثة من عام ١٩٤٥ حتى ثورة ١٩٥٢ م :**

يرى فيها البشرى تميزها بظهور قوى سياسية أو شعبية جديدة وشابة، وقد جاءت بأهداف سواء سياسية أو فكرية عقدية أو اقتصادية تختلف تماما عن الأسس التى قام عليها دستور ١٩٢٣ م [١].

رابعاً : وحدة التحليل الأساسية لهذه الفترة

قدَّم البشرى أطروحاته الفكرية من تحليل وتقويم للفترة المنوه عنها، فى إطار سيناريوهات للعمليات البرلمانية، جاءت كوحدات لعمليات برلمانية متتابعة زمنيا ؛ لتبدو العملية البرلمانية الواحدة والتى تبدأ بانقضاء مجلس النواب لمدته المحددة أو حله، وما يتبعه من البدء في إجراءات انتخابات لدورة برلمانية جديدة وما تتضمنه من إجراءات لآليات الديمقراطية الليبرالية والتى تتضمن تنافسا حزبيا وغير ذلك، حتى تشكيل الوزارة وسقوطها أو حل المجلس هى :"وحدة التحليل الأساسية لهذه الفترة .

المطلب الثانى

الممارسات السياسية للقوى السياسية الفاعلة في خطاب البشري

قدم لنا البشري تصوره لحركة الحياة السياسية للمجتمع المصري، في عصر الاستعمار في صورة أشبه بصورة الحياة السياسية للدول الأوربية الحديثة، التي تنتهج نمط الديمقراطية الليبرالية الدستورية، وأن الحياة السياسية المصرية دارت في تلك الحقبة، في أتون الصراع الحزبي، ومن خلال آليات اللعبة الديمقراطية في نموذجها الغربي، حيث تنافست الأحزاب السياسية على السلطة التشريعية في انتخابات دورية، لكسب أكبر عدد من مقاعد البرلمان في الدوائر الانتخابية، لينوط الفائز بالأغلبية المطلقة"٥٠% + ١" لمقاعد مجلس النواب بتشكيل الوزارة، أو بتشكيل وزارة ائتلافية، في حالة عدم نجاح حزب واحد بالفوز بالأغلبية المطلقة، وكما هو منصوص عليه باللوائح المنظمة .

ويمكننا تحديد السمات التي أبرزها البشري لصورة الحياة السياسية المصرية في إطار ممارسات القوى السياسية الفاعلة، والتى يمكننا تحديدها فى المحاور الآتية :

- الاحتلال البريطاني .
- الممارسات السياسية للوفد .
- جماعة الإخوان المسلمين في العمل السياسي .
- التيار الماركسي في العمل السياسي .

---

[١] دراسات في الديمقراطية المصرية _ مرجع سابق ص ١١٥ – ١١٨ .

أولاً : الاحتلال البريطاني

حدد البشري أهم ملامح قوة الاحتلال البريطاني، من الناحية السياسية فى ثلاثة خطوط كالأتى :

- السلطة السياسية فى مصر تحت الاحتلال .
- استراتيجية الاحتلال في السيطرة على البلاد .
- تأثير الهزيمة على المصريين .

١. السلطة السياسية فى مصر تحت الاحتلال :

ذكر البشرى أن سلطة الاحتلال البريطاني – كحقيقة تاريخية – كانت السلطة المهيمنة على مقاليد الحكم ومقدرات البلاد والعباد على أرض المحروسة في تلك الحقبة، وأنه قد أوجز هذه الحقيقة مفكر ذلك الزمان "أحمد لطفي السيد" في عبارته التاريخية، التي أجمع عليها المثقفون والسياسيون في عصره : إن سلطة الاحتلال هي السلطة الفعلية، وإن سلطة الخديوي هي السلطة الشرعية . حتى اندلعت ثورة ١٩١٩ م وصدر تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢م ودستور ١٩٢٣ م . ونرى أن أهم ملامح تصوُّر البشرى لممارسات سلطة الاحتلال تظهر من خلال العنصر التالي .

٢. استراتيجية الاحتلال في السيطرة على البلاد :

أقامت سلطة الاحتلال استراتيجيتها في السيطرة على البلاد وحكم العباد على فكرة : إسباغ سلطة الاحتلال لسياساتها وقراراتها - اللتى تحقق مصالحها على أرض المحروسة - بالصبغة الشرعية، أي بأن تصدر أوامرها وقراراتها – والتي تحقق مصالحها – باسم الخديوي، باعتباره صاحب السلطة الشرعية في البلاد، ومن خلال أجهزة ومؤسسات الدولة الشرعية ؛ لتبدو وكأنها صادرة بإرادة الخديوي لتحقيق المصالح الوطنية، وذلك حتى لا تثير الروح الوطنية والنعرة الشيفونية للمصريين، وظلت تُعلن ما برحت أقدامها أرض المحروسة أن مهمتها في مصر لا تتعدى معاونة الخديوي في استعادة الأمن والنظام في البلاد بعد ما أحدثته حركة عصيان الجيش المصري-الحركة العرابية - من فوضى وتحدٍ لسلطان أمير البلاد الخديوي توفيق، وأن وجودها مؤقت يرتهن بتحقيق هذه المهمة [١] .

وقد وضعت سلطة الاحتلال آليات لتنفيذ استراتيجيتها المنوه عنها، التى تضمن تحقيق مصالحها وسيطرتها على البلاد – فيما أشار إليه البشري – تحت اسم "النصائح الملزمة"، وذلك بإنشاء شبكة من المستشارين الإنجليز، عُيِّنوا بالوزارات والهيئات المصرية، وكان وضعهم الرسمي أنهم ستشارون،

---

[١] نفس المرجع ص ٢٤ – ٢٦ .

يقدمون الخبرة والنصح، وما لبث أن تحولت هذه النصائح إلى أوامر صارمة، إذ صارت نصيحة "الخبير" واجبة الاتباع، ولكن بقرار مصري !! . هذا بالاضافة إلى تعيين إنجليز آخرين، في المراكز الحساسة في الدولة المصرية، مثل "السردار" - القائد العام للجيش المصري - والمفتش العام للبوليس، وغير ذلك، وكان التعيين يتم بقرار من الحكومة المصرية، بوصفهم موظفين مصريين، يمكن تنحيتهم بقرار مصري، وإن كان الوضع العملي أن تعيينهم وتنحيتهم يجريان بقرار من المعتمد البريطاني، وتُسمى "شبكة المستشارين والموظفين الإنجليز والتي يرأسهما المعتمد البريطاني : "بالحكومة الخفية"، كل ذلك بهدف ألا يكون للإنجليز وجود متميز أو ملموس من الناحية الشكلية في مؤسسات الدولة، ليبدو ممثل بريطانيا في مصر، كما لو أنه لا يعدو أن يكون مجرد قنصل عام – كما كان من قبل الاحتلال – وكما هو شأن غيره من قناصل الدول الأخرى ذات التمثيل القنصلي في مصر، ليس له نظرياً أية سلطة أو وضع يفوق وضع زملائه القناصل الآخرين، وأن وجود القوات البريطانية على أرض مصر هو وجود مادي بحت لا يستند على أساس شرعي أو نظري – وهو وجود مؤقت حسب الصيغة التي وضعها الاحتلال – ولكن هذه القوات كانت السند ذو الفاعلية الذي لا يقاوم، لتحويل القنصل إلى حاكم، وتحويل "النصائح الإلزامية" إلى أوامر، ولإفراغ الهيكل التنظيمي للجهاز الحكومي من مضمون عمله الوطني، إلى ما يُنفِّذ أهداف السياسة البريطانية . حتى صار لفظ "مصرية" – فيما يتعلق بنشاط السلطة – مرادفاً للفظ "بريطانية" وغطاء لهذا اللفظ [1] .

ويُجسِّد البشري تصوره لهذه الاستراتيجية، في صورة رُسمت للمعتمد البريطاني، يمسك بإحدى يديه "الأسلوب السياسي"، ويمسك باليد الأخرى "جيش الاحتلال"، ليسوس مصالح الاستعمار، ومن خلال هذا الشكل المصري الصرف، نفذت السياسة البريطانية غالب ما تهدف إليه تثبيتا لواقع وجودها في مصر، واستقام الوضع للإنجليز على هذا المنوال [2] .

٣. تأثير الهزيمة على المصريين :

ويشير البشري إلى كيف أشاعت الهزيمة مشاعر مريرة من اليأس وفقدان الثقة، واهتزاز موازين التقييم الحضاري والأخلاقي، مما أدى إلى إشاعة أنماط من الفساد الاجتماعي والخلقي، استثمرت في المزيد من إفقاد الثقة والشعور بالتخلف، وبغلبة المحتل وقدراته الفائقة، وكيف أن هزيمة الحق، كانت سبيلا لافتقاد الإيمان بالقيم، وانفتاح الطريق أمام الانصراف للشهوات الحسية، وانغلاق الفرد في ذاته، وفي مشاكل حياته اليومية، صرفا له عن

---

[1] نفس المرجع ص ٣٠ – ٣١ .

[2] نفس المرجع ص ٤٢ .

أحوال بلده، إلى آخر ذلك مما يرى البشري أنه معروف مشتهر مختبر في أعقاب الهزائم[١].

ثانياً : الممارسات السياسية للوفد

- **موقف الوفد من الدستور :**

القارئ لأدبيات البشري في المرحلة الاستعمارية، يجد أنه صَدَّر الوفد في المشهد السياسي، باعتباره اللاعب الأساسي المحوري، ومن ثم لم يذكر "البشرى" أي موقف أو حدث سياسي ؛ إلا وأبرز رأي أو موقف الوفد، سواء كان الوفد في السلطة أو خارجها، وأنه كان خارج السلطة مثلما هو في السلطة يعمل له ألف حساب .

يشير البشري كيف أجاد الوفد استثارة المشاعر الوطنية للجماهير، حتى أنه حرص دائما على أن يظهر باعتباره وكيلا عن الأمة – وليس كحزب من الأحزاب- وذلك باستدعائه للأصل التاريخي لنشأة الوفد، واستغلال التأثير القيمي لما يحمله الاسم من معاني تثير الشعور الوطني . خطب سعد زغلول : .. نقول نحن لسنا بحزب، وإنما نحن وفد مُوكَّل عن الأمة، يُعبِّر عن إرادتها في موضوع عينته لنا وهو الاستقلال التام . ومن يقول أننا حزب يطلب الاستقلال يكون مجرماً، لأن هذا يدل على أن في الأمة حزباً أو أحزاباً لا تريد الاستقلال"[٢] .

ومن ثم، فإننا سنطرح أهم ما قدمه البشري من أفكار عن مواقف الوفد السياسية فيما يلي :

أحد أهم المواقف التى توقف عندها البشري وقدم فيها تحليلاً وتقويماً وافياً : كان موقف الوفد من الدستور الذى كان فيه متناقضا مع نفسه ؛ فما برح في إعلان معارضته الشديدة لتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢م، والهجوم الشرس على لجنة الثلاثين لإنشاء الدستور - والمقاطعة ورفض الاشتراك فيها، حيث أسماها "لجنة الأشقياء" وطالب بتكوين جمعية تأسيسية منتخبة تضع الدستور -حتى صدر قرار بالعفو عن سعد زغلول ورفاقه، وعودتهم من المنفى ؛ فكان إعلان سعد زغلول دخول الانتخابات، وهو الأمر الذي يعنى قبول الدستور، ثم جاء التغيير الجذري في موقف الوفد حين أعلن سعد أن الدستور وُضِعَ على أحسن المبادئ العصرية، كذلك قوله في مناسبة أخرى :"إن هذا الدستور هو نعمة من الله علينا" [٣] .

---

[١] نفس المرجع ص ٢٦ .

[٢] طارق البشرى – شخصيات تاريخية _ دار الشروق ط١ – ٢٠١٠ ص ٧٨ .

[٣] نفس المرجع ص ٧٢ .

وبرر البشري هذا التناقض، بأنه أسلوب اتبعه الوفد تلقائيا لمعالجة الخلافات بين قوى التطرف والاعتدال التي تضمنتها صفوفه، وأن ذلك لم يكن تضليلا من الوفد ولا خيانة لأهدافه، علاوة على أن هذه المعارضة - والتي كانت أثناء إنشاء الدستور – قد شكَّلت تأثيراً إيجابياً على سير اللجنة فيما يحقق مصلحة الأمة ([1]) .

- **وضع ومكانة الوفد في الساحة السياسية المصرية باعتباره يمثل الأمة :**

وضع البشري تَصَوُّره للوفد باعتباره يمثل الأمة، وأنه يملك ما يُؤهِّله لأحقية هذا لتمثيل، ومن ثم شرعية جهاده في الحصول على السلطة ؛ وذلك في سياق الكفاح لسلمي المشروع، في إطار قواعد اللعبة الديمقراطية المنصوص عليها في دستور ١٩٢٣م . وقدَّم البشري بعض المؤشرات التي تؤكد اعتبار الوفد وكيلا يُعبِّر عن لأمة، منها على سبيل المثال : اختياره لأعضاء البرلمان، اختياراً يجعل منه لحزب الشعبي الأجدر بتمثيل الأمة ؛ ما برح بدفع وجوه جديدة في البرلمان – لم عرفها السلطة من قبل – من الطبقة المتوسطة، سواء من متوسطي التجار الملاك وأفندية من شباب المحامين والمثقفين وغيرهم ممن عرف نشاطهم كفاحهم، وعرفتهم السجون والمعتقلات ([2]) .

- **مؤشرات شرعية الوفد في السلطة ورضا وتأييد الجماهير له :**

قَدَّم البشري صورة مرئية للقراء، لتأكيد شرعية الوفد للسلطة، ومدى رضا تأييد الجماهير الجارف له، وذلك فى عدة لقطات :

اللقطة الأولى : تُصوِّر الحركة والزخم والنشاط الذي دب على الجماهير والوفد، ين قرر الوفد الدخول في انتخابات مجلس النواب في أول دورة برلمانية لدستور ١٩٢٣ م، وكيف تتبعت الجماهير باهتمام ولهفة إجراءات الانتخابات من تأليف لجان الشعبية في مختلف المدن والقرى، ورفع شعار "الإخلاص فوق الكفاءة" سرعان ما اكتسح خصومه ونال ٩٠% من مقاعد المجلس النيابي .

اللقطة الثانية : تصور يوم افتتاح البرلمان، وكأنه يوم عيد للمصريين، ظاهرات فرحة مهللة تملأ الشوارع والميادين، وتهتف بحياة سعد، فرحة شعب حس أنه في هذه اللحظة يتناول السلطة بيده .

اللقطة الثالثة : تصور كيف نال هذا المجلس الشرعية، بقبول الجماهير لحكومة لوفد، وكيف طارت قلوب المصريين فرحاً بسماعهم نبأ تشكيل حكومة الوفد، ما رح كل مصري يشعر في هذه اللحظة، بأن له في حكومته نصيب ([3]) .

دراسات في الديمقراطية المصرية _مرجع سابق ص ٥١ .

[2] نفس المرجع ص ٧٩ .

[3] نفس المرجع ص ٨١

هذا بالإضافة إلى مؤشرات أخرى سردها البشري لتأكيد الارتباط الوثيق بين الشعب ونوابه وحكومته منها : أن ثمة نوع من العمل السياسي كان يتم مباشرة بين قيادة الوفد التي تؤلف الوزارة وبين الشعب، وكان الشعور بوجود أزمة وزارية، وأن سعد سيستقيل مما يطلق المظاهرات إلى بيت الأمة، ثم كيف كان المتظاهرون يحصبون بالحجارة صحف المعارضة، وكانت جموع المصريين تتوافد على بيت الأمة، عند كل كبيرة وصغيرة من مشاكل السياسة ؛ فيخرج إليها سعد وتسأله وتطلب إليه الكلام، وتسمع منه، وتنقل له روحها ومشاعرها، وكان سعد في خطبه يحفز المصريين على الاشتغال بالسياسة التي تؤدي إلى الاستقلال التام، ويقول : إنه إذا لم يتحقق الاستقلال رجعت لكم وصرت جندياً معكم ([1]) .

- **تأثير القيمة الطبقية في البعد الاجتماعي على الممارسات السياسية للوفد:**

بالرغم مما ذكره البشري من تأييد الكتلة الشعبية العريضة من العمال والفلاحين والحرفيين وأصحاب الدكاكين والطلبة للوفد، وأن قيادة الوفد كانت أساساً من الطبقة المتوسطة ومثقفيها، ومن المهنيين، مع بعض عناصر من كبار الملاك، وهو الأمر الذي كان يفرض على الوفد – كتنظيم- الالتزام والخضوع لنفوذ هذه الجماهير، وتبنى مطالبها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وقبول إشرافها ورقابتها على السلوك السياسي وخططه وأهدافه، إلا أن الوفد كان مُتحيِّزا لطبقة كبار الملاك – الطبقة الأرستقراطية – وقد أشار البشري إلى مظاهر هذا التحيّز في مواقف كثيرة، بما يوحي بأنه كان مبدأ قد انتهجه الوفد في ممارسته للسياسة، ومن هذه المواقف على سبيل المثال :

في قضية مقتل "السردار" – والتى عرضناها سابقا – وقد ذكرنا أن من المتهمين فيها من الطبقة العليا أحمد ماهر والنقراشي – من قيادات الوفد- ومن الطبقة الدنيا محمد فهمي وكان يعمل نجاراً،وأن الحكم صدر ببراءة أحمد ماهر والنقراشي وإعدام محمد فهمي – على النحو المنوه عنه – جاء رأي البشري : أن مثل هذا الموقف يُمكن فهمه بالمقاييس الطبقية لا بالأحكام الإنسانية العامة، وإلا ظلمنا الوفد !! . حيث تُأثّر القيمة الطبقية في الأخلاقيات والإنسانيات عامة ([2]) .

حين ثار عمال أحد المصانع بالاسكندرية، ضد استغلال أرباب العمل، واحتلوا المصنع ؛ لم يتعاطف سعد زغلول مع العمال، بل نهرهم ووجه إنذاراً لهم، بأنهم إذا انتهوا عن هذا العصيان، يكونوا مخلصين للقانون والوطن، وإن أبوا إلا احتلال ملك الغير اغتصاباً، فإنهم سيتعرضون للعقاب بمقتضى القانون .

وأشار البشري إلى الانتقاد الذي وُجّه إلى سعد في موقفه هذا، في عدم توجيهه نقدا وإنذارا مماثلا لأرباب العمل، الذين استغلوا العمال ودفعوهم إلى هذه الثورة،

---

[1] نفس المرجع ص ٨١ – ٨٢ .
[2] نفس المرجع ص ٨٣ .

كذلك في ربطه بين الإخلاص لملك الغير – الذي استعبدهم – وبين الإخلاص للوطن ([1]) .

في خطبة العرش التي ألقاها سعد زغلول في نوفمبر ١٩٢٤م، أشار إلى اضطرابات عمالية حدثت في الصيف، ناشئة عن منازعات اقتصادية، دون أن يهتم بالبعد السياسي للقضية، باعتباره ممثلا عن هؤلاء العمال سواء بحكم المسئولية النيابية المنوطة به، أو بحكم زعامته للحركة الوطنية ([2]) .

كذلك جاء تعليق البشري على فتح الوفد أبوابه لدخول رموز وشخصيات سياسية، هي بحكم وضعها الاجتماعي الطبقي ومواقفها وتاريخها السياسي، محسوبة على القوة السياسية الأخرى، المعادية للحركة الوطنية الديمقراطية – وذلك كأسلوب من أساليب المناورة السياسية، وحيث رأى سعد في دخولهم ما يمكنه من الاستفادة من علاقتهم بالملك، وأن يضرب بهم منافسيه من القوى السياسية الأخرى، علاوة على أن ذلك يكسبه مظهر الاعتدال، بأن ذلك كان له تأثير على مسار الحركة الوطنية في الانحراف نحو الطريق الإصلاحي التدريجي بدلا من المسار الثوري الذي كان ينتهجه الوفد في سياق ثورة ١٩١٩م ؛ إلا أن ذلك كان على حساب شدة الارتباط والعلاقات بينه وبين الشعب .

ونكتفي بهذا القدر من الأمثلة باعتبارها كافية لتوضيح الفكرة ([3]) .

ثالثاً : جماعة الإخوان المسلمين في العمل السياسي

ترجع أهمية تحليل ونقد البشري للمارسات السياسية لجماعة الإخوان في فترة الاحتلال الإنجليزى، ليس فقط لأهمية هذه الفترة التي شهدت لحظة ظهور الفكرة وتطبيقها عملياً على أرض الواقع على يد صاحبها الشيخ البنا اعتباراً بأهمية الرجوع لأصل الفكرة ليمكن الوصول للفهم الصحيح لها، والتطبيق المثالي للفكرة كما أراده مؤسسها الشيخ البنا، ولكن أيضاً لأن هذا التحليل جاء في مرحلة تَبَنِّى البشري للعلمانية، ومن ثم يمكننا مقارنة آرائه هذه، مع آرائه عن جماعة الإخوان وتيار الإسلام السياسي بعد تغيُّر توجهه إلى الإسلام السياسى، كل ذلك في إطار ما يتعلق بشأن رؤية البشري للديمقراطية موضوع هذا البحث، وسوف نضع أهم الأفكار التي استخلصناها – في هذا الشأن – في النقاط الآتية :

---

[1] نفس المرجع ص ٨٣ – ٨٤ .

[2] نفس المرجع ص ٨٤ .

[3] نفس المرجع ص 85 .

- **توظيف فكرة الغموض كأداة من أدوات العمل السياسي الإخواني :**

من أبرز السمات التى تناولها البشري بالتحليل والشرح فيما يخص جماعة الإخوان : مسألة الغموض، وكيف أحاط الشيخ البنا ماهية جماعة الإخوان بالغموض، بهدف توظيف هذا الغموض سياسيا، كأداة من أدوات العمل السياسي الإخواني، والمقصود هنا بالغموض في ماهية الجماعة، عدم إعلان ما إذا كانت الجماعة دعوية دينية، أم حزب سياسي، أم حركة اجتماعية .. الخ ؟! حتى يصعب تقييم ونقد أدائها، وكذلك المحاسبة والمراقبة على ما يستوجب عليها أن تتخذه من مواقف وآراء في المجال الذي اختارته، ومن ثم جاء الغموض ليُوظَّف في حل مشكلات هامة واجهت الجماعة، مثل مشكلة التناقض الفكري الذي وقعت فيه، وذلك بكونها تنظيم يسعى للسلطة - أي أنها في ماهيتها حزب سياسي- وإذا بها في نفس الوقت تنادي بالقضاء على الحزبية والأحزاب ([1]) .

كذلك أكَّد على أن فكرة الغموض – في ماهية الجماعة – قد وُظِّفت لتلعب دوراً في إعفاء الجماعة من إعلان مواقفها بوضوح، من المشكلات والقضايا السياسية الجوهرية التي كانت تواجه الأمة مثل : المسألة الوطنية، ومشكلات نظام الحكم وغيرها، في حين أن الدعوة السياسية المتعلقة بنظام الحكم والموقف من السلطة ومؤسسات الدولة والأحزاب كانت تحتاج إلى الكثير من التفصيلات والإيضاحات، كتب البشرى : وبهذا كان الغموض منهجاً يُرتِّب نتائج عملية محددة، كان نوعاً من مصادرة المعرفة لحساب شخص واحد هو المرشد، فكان غموضاً واعياً مقصوداً لفائدة معيَّنة " ([2])

ويوضِّح البشري كيف أن المرشد – الشيخ البنا- حين تعرض إلى قضايا العصر قال : إن العالمية والقومية والاشتراكية والرأسمالية والبلشفية والحرب وتوزيع الثروة والصلة بين المالك والمستهلك، كلها خاض فيها الإسلام . لم يوضح فكرته ولا موقف الجماعة منها في إطار اعتبار تنوع الآراء في الفقه الإسلامي – معتذراً بأن المقام لا يسمح بالتفصيل، وبأن الأمر يحتاج إلى جولات، ثم ما كان من وعده بأن يفصل فيها القول، دون أن يظهر شيء من هذا التفصيل .

كذلك تم توظيف الغموض في توسيع التنظيم وضم أعضاء جدد، باستخدام الدعوة الدينية البحتة عن الفترة الأولى، لجذب العناصر التي لا ترغب في العمل السياسي، وقد أشار البشري أيضا كيف كان الشيخ البنا يراوغ الحكومات والأحزاب والرأي العام في استخدامه لوجهي الدعوة "السياسية والدينية" ([3]).

---

[1] الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥-١٩٥٣ _ مرجع سابق ص ١٢٠ – ١٣٠ .

[2] نفس المرجع ص ٤٥٠ .

[3] نفس المرجع ص ١٢٦ .

- **موقف جماعة الإخوان من دستور ١٩٢٣ :**

يكشف البشري عن موقفين متناقضين للإخوان من الدستور :

- الأول: جاء في المجلة الناطقة باسم الإخوان وفيها : « ما كان لجماعة الإخوان المسلمين أن تنكر الاحترام الواجب للدستور، بوصفه نظام الحكم المقرر في مصر، ولا أن تحاول الطعن فيه، أو إثارة الناس ضده وحضهم على كراهيته، وما كان لها أن تفعل ذلك، وهي جماعة مؤمنة مخلصة، تعلم أن إهاجة الناس ثورة، وأن الثورة فتنة، وأن الفتنة في النار » .
- الثاني : فيما قاله المرشد مخاطبا الزعماء عام ١٩٣٨م : « .. لا بد من جديد في هذه الأمة، هذا الجديد هو تغيير النظم المرقعة المهلهلة، التي لم تجن منها الأمة غير الانشقاق والفرقة، هو تعديل الدستور المصري تعديلا جوهرياً توحد فيه السلطات .. » ثم خاطب الناس بأن يستعدوا .. فإن استجاب الحكام للأمر كان بها، وإذا أبوا فجاهدوهم به جهاداً كبيراً ».

ويوضح البشري أوجه التناقض بأن الهدف يتردد بين احترام الدستور في الموقف الأول، وبين توحيد السلطات مع إلغاء الأحزاب – أي نفي أسس الدستور القائم – في الموقف الثاني، كذلك وأن الوسيلة تتردد بين التصريح بأن إهاجة العامة ثورة وفتنة في النار في الموقف الأول، وبين الدعوة للجهاد الكبير في الموقف الثاني، مع ملاحظة أنه لا يفصل بين القولين وقت طويل .

ويشير البشري إلى ما تضمنته دعوة الشيخ البنا للإخوان لدخول البرلمان فيما قاله : إن الدستور بروحه وأهدافه العامة، لا يتناقض مع القرآن . من حيث الشورى وتقرير سلطة الأمة وكفالة الحريات، وإن ما يحتاج إلى تعديل فيه، يمكن أن يعدَّل بالطريقة التي رسمها الدستور ذاته" ([1]) .

وأضاف البشري بأن أوجه نقد الشيخ البنا للدستور جاءت في أمرين :

الأول : أن من نصوص الدستور المصري ما هو مبهم غامض، مما يدع مجالاً واسعاً للتأويل والتفسير الذي تمليه الغايات والأهواء .

والثاني : أن طريقة التنفيذ التي يُطبَّق بها الدستور ويتوصل بها إلى جني ثمرات الحكم الدستوري، قد أثبتت التجارب فشلها، وأن الأمة قد جنت منها الأضرار، ومن ثم، فهي في حاجة شديدة إلى تحوير وتعديل يحقق المقصود ويفي بالغايات، وقد ضرب مثلا بقانون الانتخاب الذي سن كوسيلة لاختيار النواب الذين يمثلون إرادة الأمة، إلا أنه جر على الأمة الخصومات والحزازات، وقد وعد الشيخ البنا بسرد الأمثلة التفصيلية وطرق العلاج والإصلاح في رسالة خاصة لم تظهر للنور بعد[٢].

---

[1] نفس المرجع ص ١٢٤ .

[2] نفس المرجع ص ١٢٥ .

وينتقد البشري موقف الجماعة فى مطلبها الأساسي وهو : الحكومة الاسلامية، بأنه كان يقتضى منها تحديد موقف واضح من دستور ١٩٢٣م ومؤسساته ومن الأحزاب القائمة، مع تحديد أسس الحكم الإسلامي المقترح وأساليبه ومؤسساته، إلا أن جماعة الإخوان اكتفت بالمطالبة بإلغاء القوانين الوضعية، وإقرار القوانين الإسلامية بدلاً منها، دون أن يقدم الفكر الإخواني أي إضافة عملية تذكر لما يجرى تغييره أو إصلاحه ؛ إلا فيما يخص الحدود مثل : حد السرقة وحد الزنا و..إلخ . أما نظام الحكم فلم يرد عنه شئ ذو خطر، إلا إلغاء الحزبية والأحزاب ([1]) .

ثم تأتي دعوة المرشد الإخواني للإخوان لدخول البرلمان قائلاً : إن الدستور بروحه وأهدافه العامة لا يتناقض مع القرآن من حيث الشورى وتقرير سلطة الأمة وكفالة الحريات، وأن ما يحتاج منه لتعديل يمكن أن يعدل بالطريقة التي رسمها الدستور ذاته .

ويرى البشري مع هذه الدعوة من تأكيد على المنهج الإصلاحي، وبغير توضيح لأهدافه أنه لم يُوضِّح ما يرى تعديله من أحكام الدستور عندما يدخل الإخوان البرلمان! ([2]).

- **أولوية إقامة الحكومة الإسلامية على الاستقلال :**

يكشف البشري عن المغزى من تحديد أولويات الأهداف السياسية في الفكر السياسي الإخواني، فى تقديمهم مطلب إقامة الحكومة الإسلامية – في إطار إعادة الخلافة الإسلامية – ليكون له الأولوية في الأهمية على مطلب الاستقلال، وحيث يقدمونه على أي مطلب قومي آخر، وقد أعلن الشيخ البنا أن الإخوان يعطون الأولوية لاسترداد الخلافة، وأن الوطن الإسلامي يسمو عن حدود الوطنية الجغرافية والوطنية الدموية إلى وطنية المبادئ .

ويوضح البشري كيف أن في تقديم مطلب الحكومة الإسلامية على الاستقلال فى ترتيب أولويات الأهداف هو : ما يفقد المطلب الأول المضمون المعادي للاستعمار، بما يُؤثِّر بالضرورة على مناهج العمل السياسي للجماعة، وبما يُسوِّغ لها معاداة أقسام كبيرة من الحركة الوطنية باسم الدين، كما يبرر لها العمل المشترك مع القوى المرتبطة بالاستعمار على أساس أن تغيير النظام الداخلي له الأولوية على مسألة التحرر الوطني ([3]) .

ويكشف البشري عن أن الجماعة برغم ما كان يصدر عن قادتها من تحريض ضد الاستعمار أحياناً أو هجوم عليه، كانت أقل التنظيمات السياسية تعرضاً للمسألة الوطنية، ففي حين أن في رسالة (نحو النور) للشيخ البنا ما سُمى بالموبقات

---

[1] نفس المرجع ص ١٢٢ – ١٢٣ .
[2] نفس المرجع ص ١٢٤ .
[3] نفس المرجع ص ١٢٣ .

العشرة، قد ورد الاستعمار على رأسها جاءت الخطوات العملية في خمسين مطلباً، لم يرد منها مطلب واحد يتعلق بالجلاء أو الاستقلال !! . ومن ثم، كان هذا الأمر، مثيراً للشكوك، وملقياً فيضاً من الغموض عليها في أوقات كانت المسألة الوطنية خلالها هي بؤرة الاهتمام العام ([1]).

- **رفض الإخوان التعاون مع التنظيمات الأخرى إلا لفترة محدودة :**

يكشف البشري عن أن حذر الجماعة من التنظيمات والأحزاب الأخرى، وعدم تعاونهم مع غيرهم من التنظيمات والأحزاب ؛ إلا أن يكون لفترة محدودة بالغة القصر، لا تزيد على الترتيب لمناسبة معينة، أو لعمل واحد تُعلن بعده الجماعة رفضها الاشتراك مع غيرها ؛ كان سمة مميزة للإخوان، ويضرب البشري مثلا بالغ الدلالة السياسية على هذا الأمر، في موقف لزعيم حزب مصر الفتاة "أحمد حسين" حين استبدت به الحيرة، والشعور بفقدان المنهج السياسي والفكري المميز، حينها قرر في عام ١٩٤٧م تصفية حزبه والاندماج في تنظيمات جماعة الإخوان وتشكيلاتها تحت زعامة حسن البنا، ويروى البشري الواقعة عن صاحبها، كيف ذهب إلى حسن البنا ـ فى ظروف رفض مجلس الأمن إجابة مصر للاستقلال ـ وذكر للمرشد أنه يتعيَّن ضم الصفوف والاتحاد، وأنه رأى أن يُقدِّم مثلا لذلك إلى الشعب المصري، فقرر هو وزملاؤه أن يعرض على حسن البنا ما نصه الآتي : اندماج جماعتنا في جماعة واحدة مع جماعتكم بتنظيماتكم الراهنة، وبتشكيلاتكم، بمبادئكم تحت زعامتك وقيادتك، بعد أن ثبت أنك ـحسن البناـ أنجح من شهدته هذه البلاد في تنظيم الجموع وحشدها، وليس لنا شروط أو مطالب من أجل تحقيق هذا الاندماج، فنحن نضع أنفسنا تحت تصرفك جنوداً في حركة واحدة .

ولما أظهر الشيخ البنا حماسته وتقديره البالغ لهذا الموقف، فقد استأجل أحمد حسين أسبوعاً لعرض الموضوع على مكتب الإرشاد، وفي الموعد المحدد أبلغ الشيخ البنا أحمد حسين بأن مكتب الإرشاد رفض طلبه !! . الذي لم يؤيده سوى المرشد العام وحده !! . لأنهم يرون أن المصلحة العامة التي تهدفون لها تستلزم أن يبقى الوضع كما هو عليه، على أن يعملا متساندين، فرد عليه أحمد حسين مستنكراً هذا الكلام : تقول لي أن خمسة وعشرين هم أعضاء المكتب قد رفضوا، وواحداً فقط وافق وهو أنت ؟! . أهذا أسلوب زعامتك وقيادتك الروحية التي تريد أن تقود بها هذا البلد ؟! . اسمع يا شيخ مهدى، لقد خطوت هذه الخطوة لتكون الفيصل النهائي بيني وبينك، فإما تعاون صادق ومخلص، وإما حرب لن تنتهي ؛ إلا بكشف النقاب عن الأكذوبة الكبرى التي تمثلها ([2])، ويذكر البشري أن أحمد حسين قد ذكر في نهاية هذه الرواية ما نصه : لقد أصبحت مؤمنا الآن بأن حركتكم غامضة

---

[1] نفس المرجع ص ١٢١ .

[2] نفس المرجع ص ٢٤٣ ـ ٢٤٤ .

هدَّامة تهرب من النور وتعمل في الظلام . ويرى البشري أن رفض حسن البنا كان أساسه تفادي وجود مجموعة متميزة داخل الجماعة، تصلح نواة لتكتل المعارضة بداخلها ضده، وتفادى وجود شخصية سياسية كأحمد حسين، يمكن أن تتحدى زعامته في المستقبل ([1]).

رابعاً : التيار الماركسي في العمل السياسي

صوَّر البشري ما قدمه التيار الماركسي من أعمال وممارسات في المجال السياسي بأنه كان بمثابة تطبيق عملي لتفاعل الفكر الماركسي مع الواقع المصري، ويمكننا أن نقتصر منها على الأتي :

بعض التنظيمات الماركسية[2] أوغلت في التأكيد على فكرة "الأساس الاقتصادي للاستعمار"، وعلى استهداف الحركة الوطنية للاستقلال الاقتصادي مع الجلاء العسكري، فرفعت شعار : "الجلاء الاقتصادي" . - يرى فيه البشري أنه كان لا يخلو من فجاجة- بما يعني أن الجلاء الحق هو الجلاء الاقتصادي والعسكري معاً،وأن الاستقلال يصبح أضحوكة إن لم يكن يتضمن استقلالا اقتصاديا ([3])

قيام الطلبة الماركسيين بعقد اجتماعات متواصلة، وقد اتفقوا في اجتماعهم الأول وكان في أكتوبر ١٩٤٥م، على تكوين اللجان الوطنية، كوحدات لتقود الحركة الوطنية، ووضعوا برنامجا من ثلاث نقاط هي :

١ - أن الكفاح من أجل تحقيق الاستقلال الوطني، ليس هو فقط كفاحاً موجهاً ضد الاحتلال العسكري، ولكنه موجه كذلك ضد السيطرة الاستعمارية الاقتصادية والسياسية والثقافية .

٢ - يجب القضاء على عملاء الاستعمار المحليين الإقطاعيين وكبار الماليين المرتبطين بالاحتكارات الأجنبية .

٣ - إن الطريق لمقاومة الاستعمار هو طريق الوحدة الوطنية، فلا بد من اتحاد القوى المعارضة للاستعمار في جبهة واحدة واسعة، تكافح من أجل إلحاق الهزيمة بالنظام الاستعماري .

وكانت هذه الاجتماعات يحضرها ممثلون عن الجامعات والمعاهد العليا والمدارس الثانوية والفنية وطلبة الجامع الأزهر، ويذكر البشري أن من أهم الشعارات التي رفعتها اللجنة - المشار إليها في البند السابق - "المفاوضات مع المستعمر على حقوق الوطن خيانة "؛ باعتبار أن هذا الشعار كان يُنبئ بنهاية مرحلة الكفاح السلمي باستخدام أسلوب المفاوضات، في تحقيق الأهداف الوطنية،

---

[1] نفس المرجع ص ٢٤٥ .
[2] نفس المرجع ص ١٨٦ .
[3] نفس المرجع ص ٢٤٥ .

مع رفض تقديم أية تنازلات في حقوق الوطن، الأمر الذي يؤدي في النهاية – كنتيجة طبيعية – إلى اللجوء للسلاح لطرد المحتلين، هذا مع ملاحظة أن فكرة الكفاح المسلح لم تكن واردة كمطلب سياسي عام في ذلك الوقت ([1]).

يضع البشري تقييمه للحركة الماركسية، بأنه كان ينقصها الخبرة العملية، وهيبة الزعامة بين الجماهير، وأنه برغم ما دعت إليه من ارتباط بالجماهير، كانت أقرب إلى المنابر السياسية منها إلى التنظيمات ذات الصلات المحكمة بالشعب، وأنه قد اشتبه عليها دور المثقف الداعية، بدور السياسي الحزبي، وأنه على الرغم من نجاح التنظيمات الماركسية – في هذه الفترة – في وضع صيغة سياسية أقرب إلى الصحة من غيرها – سواء في تحديد أهداف المجتمع أو وسيلة تحقيقها، مستخدمة في ذلك الفهم العلمي للاستعمار والتقسيم الطبقي للمجتمع – إلا أن الأهم والأصعب في التطبيق العملي لها في مواقف الحياة السياسية المتتابعة، وذلك فى عدم استطاعة الحركة الماركسية أن تتلائم مع الواقع في كثير من القضايا السياسية . بالنسبة لمواقف الاحزاب السياسية الأخرى ([2]).

وذكر البشري أن أكبر العوائق التي واجهت هذه التنظيمات هي وجود أجانب أو متمصرين على رأس أهم هذه التنظيمات، وهو الأمر الذي أعاق انتشارها، فلم يكن سهلا على المصريين قبول قيادة أجانب لهم أو النظر إليهم بغير حذر، وأن عدم تدارك الحركة الماركسية لهذا الأمر، قد أضر بها، وكان دليلا على ضعف حسها السياسي بالنسبة لمشاعر الجماهير ([3]).

---

[1] نفس المرجع ص ١٥٤ .
[2] نفس المرجع ص ١٨٣ .
[3] نفس المرجع ص ١٨٤ .

المطلب الثالث :
مسيرة الديمقراطية في الحقبة الاستعمارية في خطاب البشري

نظراً لأن ما قدمه خطاب البشري فى المسيرة الديمقراطية في الحقبة الاستعمارية أكبر من أن يتضمنه بحث واحد، فقد رأيت أن أكتفى بأهم نقطتين – من وجهة نظري - فى هذه المسيرة وهما :

- نقطة البداية في المسيرة الديمقراطية .
- نهاية النظام ونهاية "الوفد" في خطاب البشري .

أولاً : نقطة البداية في المسيرة الديمقراطية في الحقبة الاستعمارية

نقطة البداية في المسيرة الديمقراطية في هذه الحقبة فى رؤية البشرى تحددت في إنشاء أول نظام سياسي أسفرت عنه ثورة ١٩١٩ م، ويرى البشري فيما يحسبه أن هذا النظام قد بنى على ثلاثة قوائم، شكلت الإطار العام للحركة السياسية وأطرها التنظيمية وهي (تصريح ٢٨ فبراير، دستور ١٩٢٣، الوفد المصري)، وأن الأطراف السياسية الفاعلة والمؤثرة في الحياة السياسية بعد ثورة ١٩١٩، كانت قد استقطبت في ثلاثة أطراف : "الملك، والإنجليز، والأمة "ويمثلها الوفد . إلا أن المجال السياسى قد اقتصر على إظهار القوتين السياسيتين "الملك" و "الأمة"، دون إظهار للقوة الثالثة "الاحتلال"، حيث يرى أن الاحتلال كقوة سياسية، لم يكن من الواجب أن تظهر في الوثائق الرسمية - التي تحدد نظام الحكم وطرائق اتخاذ القرارات السياسية - باعتباره يستند إلى الوجود الفعلي، الغير مؤسس على وضع شرعي أو اتفاق أو معاهدة، وتمثلت هاتين القوتين في مؤسسات الدستور من خلال سلطات البرلمان بغرفتيه "مجلسى النواب والشيوخ" وقد قُننَت أحكام الدستور على وضع يمثل صيغة للصراع، بين هاتين القوتين حول السيطرة على جهاز الدولة، والهيمنة على السلطة التنفيذية، وظهر التنازع من البداية حول الوضع الدستوري للأمة، بين فريقي "السعديين – والعدليين"، الأول : هو الوفد بزعامة سعد زغلول، والثاني : هو الأحرار الدستوريين بزعامة عدلي يكن ويمثِّل الملك، وقد جاءت انتخابات البرلمان بفرقتيها "النواب والشيوخ" لتكون ساحة الصراع بينهما في هذه المضمار .

وسارت حركة الحياة السياسية للمجتمع المصري في عصر الاستعمار فيما تصوره البشرى، في صورة أشبه بصورة الحياة السياسية للدول الأوربية الحديثة، التي تنتهج نمط الديمقراطية الليبرالية الدستورية . وقدَّم في النهاية إحصائية لنتائج انتخابات مجلس النواب، التي حددت القوى السياسية التى أنيط بها سلطة البلاد، من

خلال تشكيلها للوزارات المتعاقبة منذ العمل بدستور ١٩٢٣م وحتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢، في صورة أشبه بالإحصائيات التى تُقدَّم لجمهور مشجِّعى كرة القدم "، والتى تحدد عدد مرات فوز الفريق الأكثر شعبية على الفرق الأخرى المنافسة له وكذلك المرات التى لم يحالفه الحظ فيها بالتوفيق . وفى ذلك ذكر البشرى أنه جرت عشر انتخابات لمجلس النواب، فاز الوفد فيها بست مرات بأغلبية كاسحة أو كبيرة، وصل فيها للحكم، وقد اسقطت وزارته في أربعة من هذه المرات" – تكشف عن أن النفوذ الشعبي الواسع للوفد، لم يكفل له وحده الوصول إلى الحكم والاستقرار فيه، حيث حجب عن الحكم مراراً بالرغم من هذا النفوذ، وأسقط بالرغم منه، حتى إن إجمالي فترة توليه الحكم - خلال مدة الثلاثين عاماً التي طبق فيها الدستور- كانت حوالى ثماني سنوات .

ثانياً : نهاية النظام ونهاية الوفد في خطاب البشري

- نهاية النظام :

يبدو من أدبيات البشرى أن تصوُّره لواقع ومسار الحياة السياسية في حقبة الاحتلال، ارتكز على اعتبار أن قواعد وأحكام نظام الحكم التى وضعها دستور ١٩٢٣م، تحكَّمت في واقع أسلوب وآليات ومسار ومآل العمل السياسي، وهو ما ظهر فيما طرحه في تحليله وتفسيره لأسباب نهاية النظام وذلك في الآتى :

قدَّم البشرى تفسيره لأسباب نهاية النظام على أساس،أن صياغة دستور ١٩٢٣ قامت في إطار يخلق أسبابا للصراع السياسي، على مستويين من التنافس والصراع، حين قسَّم السلطة بين البرلمان والملك .

المستوى الأول : التنافس والصراع الحزبي فيما بين القوى السياسية للاستحواذ على البرلمان .

والمستوى الثاني : التنافس والصراع بين البرلمان والملك .

ولما كان نظام الدولة المؤسس على دستور ١٩٢٣ ؛ قائماً على استراتيجية الصراع بمستوييه : البرلماني الحزبي، والبرلمان/ الملك، فإن انهيار وسقوط هذا النظام – كأمر منطقي – هو رهن نهاية الصراع بمستوييه "الأول والثاني"، وهو الأمر الذي طرحه البشري، كأحد استنتاجاته من تلك التجربة الديمقراطية المصرية.

فإذا نظرنا إلى المستوى الأول من التنافس والصراع على البرلمان، ليحوز الفائز – بأغلبية مقاعد البرلمان من الأحزاب السياسية المتنافسة والمتصارعة فيما بينهم – بتشكيل الحكومة ؛ نجد أن هذا التنافس والصراع انتهى نهائياً قبيل ثورة يوليو ١٩٥٢ م لصالح أحد الأحزاب، بمعنى : أنه لم يعد هناك من الأحزاب، من

يملك القدرة والإمكانية للمنافسة أمام هذا الحزب المكتسح لمقاعد البرلمان . وهو ما انتهت إليه انتخابات يناير ١٩٥٠م، بسقوط أحزاب الأقلية المنافسة أمام الوفد، لأسباب موضوعية – في رؤية البشري – تعوق من عودتها للمنافسة مرة أخرى أمام الوفد، وكأنها خرجت من حلبة المنافسة بالضربة القاضية . هنا يدلو البشري بدلوه في هذه المسألة، ليكشف عن وجود علاقة بين فكرة الصراع الحزبي والوجود السياسي للأحزاب في النظام القائم على دستور ١٩٢٣ حيث تدور الأحزاب السياسية وجوداً وعدماً مع هذا الصراع .

ومن ثم، جاءت بداية النهاية للنظام السياسي – القائم على دستور ١٩٢٣- بفقده أحد الدعامتين الأساسيتين، القائم عليهما العمل السياسي والحياة السياسية، ألا وهي: الصراع الحزبي، ليتبقى له دعامة واحدة فقط وهي : الصراع مع الملك . وهو ما يعني أن النظام أصبح كسيحاً، بفقده تلك الدعامة التي صنعها دستور ١٩٢٣ .

أما النهاية الكاملة للنظام برمته، فقد جاءت مع نهاية الصراع بين الملك والوفد – الذي يمثل البرلمان والحكومة – أي بفقده الدعامة الثانية والأخيرة، التي يقوم عليها ذلك النظام الذي أُسِّس على أحكام دستور ١٩٢٣ .

ويرى البشرى في مسألة الصراع بين البرلمان والملك - وهو أمر قد صنعه الدستور، ولم يأت بنص صريح، كما أشرنا سابقاً – أن الضرورة الوطنية قد فرضته واستوجبته كاستراتيجية حتمية للمحافظة على مصالح الوطن والمجتمع المصري، ذلك أن فلسفة المُشرِّع لدستور ١٩٢٣، حين أناط للملك بسلطات في التشريع وفي إدارة الدولة، قد أناط – في الوقت نفسه – للبرلمان المنتخب من الشعب، المشاركة مع الملك في سلطتي التشريع وإدارة الدولة، حتى يأتي الصراع هنا بين الملك والبرلمان على السلطة سواء في التشريع أو في إدارة الدولة – كأمر طبيعي، يفرضه الواجب ودوافع المصلحة الوطنية .

فالملك بدافع الطبيعة البشرية من حب للسلطة والتسلط والاستحواذ وباقي الشهوات التي غالبا ما تنطلق في نواحي الشر والتخريب ؛ حين لا تجد من يحكمها ويردعها ؛ فكان البرلمان كسلطة قد أناط بها الدستور – ضمناً وبدون نص صريح – أن تكون هي الحاكم والرادع لسلطة الملك . وفي هذا الجانب، يشير البشري إلى أن الوفد، منذ فاز بأغلبية مقاعد أول برلمان وشكل أول حكومة وفقاً لدستور ١٩٢٣، وهو في صراع مع الملك، وكان يمثل عامل الردع ضد انحراف الملك بالسلطة، وعامل التوازن السياسي الحافظ لعقلانية النظام القائم، والقادر على الحد من استفحال أخطاء هذا النظام ؛ إلا أن هذا "الوفد" قد اتبع في عهد حكومته الأخيرة منهجاً جديداً، سمَّاه : "التوجهات السامية"، وهى سياسة أرخت فيه الحبل للملك على الغارب، فأصبح لا يبالي بالتمادي في تصرفاته، وسلمت الوزارة الوفدية بنفوذ الملك وازداد تدخل رجال الحاشية في شئون السياسة والاقتصاد، وفي اختيار

كبار الموظفين، الأمر الذي أدى إلى اختلال التوازن داخل مؤسسات الدولة لصالح سلطان الملك . ومن ثم، إختلّ عامل التوازن السياسي، الحافظ لعقلانية النظام القائم، وقدرته على الحد مما يستفحل من أخطاء هذا النظام، الأمر الذي أدى قسراً بالضرورة إلى انهيار النظام، جاء ذلك مع انحياز الوزارة الوفدية في سياستها العملية انحيازاً صريحاً إلى ما يحقق مصالح كبار ملاك الأراضي وبعض كبار الرأسماليين، وهو ما أكد اقتناع الجماهير بالموقف الطبقي للحكومة، ووقوعها في أحضان كبار الملاك وارتباط المسيطرين عليها بمصالح هؤلاء، وزاد من تأجج سخط الجماهير ما كانت تعانيه من غلاء يطحنها، وما كانت تراه من تكوُّن سريع للثروات بالطرق الغير مشروعة، فضلا عن الشعور بالظلم وجميع مشاعر الاحتجاج الأخلاقي ضد الفساد والانحراف الذي يتنافى مع مثلهم وقيمهم الإنسانية .([1])

٢ - نهاية الوفد :

أما وأن، حزب الوفد في نشأته في ثورة ١٩١٩، قد كسب وجوده وقوته، من دعم وتأييد الجماهير له، باعتباره فيما يرى البشري يُعبِّر عن مطالبها في الاستقلال والديمقراطية، وأنهما كانا مطلب ثورة ١٩١٩، التي قادها الوفد، وأصبح يمثل القيادة فيها .

أما وأن، هذين المطلبين – الاستقلال والديمقراطية - كأمر منطقي وطبيعي يتعارضان مع مصلحة الاستعمار والملك، واللذان يملكان وسائل العنف والقهر، في حين أن حزب "الوفد" لا يملك من أدوات القوة سوى تأييد ودعم الجماهير ؛الذى كان يرتهن على موقف الحزب من المطلبين : "الاستقلال والديمقراطية" ؛ فإن نهاية "الوفد" سياسيا قد جاءت – كأمر منطقي وطبيعي – حينما تخلي الوفد عن المطلبين الأساسيين : "الاستقلال والديمقراطية"، حيث سقط عنه مبرر وجوده، أي مبرر تأييد ودعم الجماهير له وذلك كالأتي :

- **المطلب الديمقراطي :**

وهو الدعامة الأولى لتأييد ودعم الجماهير للوفد، ومن ثم المبرر الأول لوجوده كحزب سياسي، وقد تحدد جهاد الوفد لتحقيق هذا المطلب في الالتزام الكامل بإطار وقواعد وآليات العمل السياسي للنظام الذي تأسس على أحكام وقواعد دستور ١٩٢٣، إلا أن الوفد، في آخر حكومة له عام ١٩٥٠، قد تخلى عن جهاده لتحقيق الديمقراطية – والتي كانت تتمثل في تحجيم سلطة الملك ومنع انفراده واستبداده بالسلطة – ومن ثم، فقد سقطت عنه الدعامة الأولى، مما أفقده الركن الأول الذي يبرر تأييد ودعم الجماهير له، وقد شرحنا ذلك في البند السابق .

---

[1] الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو –مرجع سابق ص ٢٩ – ٣١ .

- **مطلب الاستقلال :**

اعتمد جهاد الوفد لتحقيق مطلب الاستقلال، على استراتيجية الأسلوب السلمي، من خلال المفاوضات، وظلت المفاوضات هي أسلوب الحركة الوطنية، وتتابعت الحلقات المتعاقبة من المفاوضات التي باءت جميعها بالفشل، وكان آخرها مشروع : صدقي/ بيفن عام ١٩٤٦، الذي أظهر بصورة واضحة أن طريق المفاوضات لتحقيق الأهداف الوطنية، طريق مغلق، لتصبح المفاوضات مبدأ مرفوضا .

الأمر الذي دفع إلى اللجوء إلى أسلوب آخر من أساليب الكفاح السلمي وهو مجلس الأمن، بعد أن نجحت كل من سوريا ولبنان من حصولهما على قرار من مجلس الامن بإجلاء القوات المحتلة من أراضيهما عام ١٩٤٦، إلا أن مصر فشلت في الحصول على قرار مماثل بعد عرض قضيتها على مجلس الأمن .

كان من نتائج فشل المحاولات المتكررة لتحقيق الاستقلال عن طريق الوسائل السلمية سواء بالمفاوضات أو عن طريق مجلس الأمن، اقتناع الجماهير بعدم جدوى طريق الكفاح السلمي، الأمر الذي مهَّد الطريق أمام الجماهير للاقتناع بفكرة الكفاح المسلح، حتى أصبحت هذه الفكرة أقرب ما تكون باعتبارها الطريق الوحيد الباقي لتحقيق الاستقلال . وفى هذا السياق ظهر شعار "الكفاح المسلح" كشعار أصيل للجماهير مع انطلاق الحركة الشعبية عام ١٩٥٠، لتحقيق الأهداف الوطنية .

أما وأن، الوفد قد اتخذ استراتيجية الكفاح السلمي، كوسيلة وحيدة لتحقيق الأهداف الوطنية ؛ فإن الجماهير بإدراكها وقناعتها بالكفاح المسلح – كوسيلة لتحقيق الأهداف الوطنية – تكون قد جاوزت فكرة الوفد، ومن ثم، فَقَدَ الوفد الدعامة الثانية والأخيرة التي تُبَرِّر تأييد ودعم الجماهير له، وبالتالي فَقَدَ مُبَرِّر وجوده كحزب سياسي .